

Distr.: General
9 April 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 8 نيسان/أبريل 2021 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أرفق طيه نسخة من الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد جان بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام، فضلا عن البيانات التي أدلى بها ممثلو إستونيا، وأيرلندا، والصين، وفرنسا، والمكسيك، والنيجر، والهند باسم مجموعة 1+3، وهي تونس، وكينيا والنيجر، بالإضافة إلى الاتحاد الروسي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وفيت نام، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بجلسة التداول بالفيديو بشأن "الحالة في مالي" التي انعقدت يوم الثلاثاء الموافق 6 نيسان/أبريل 2021. وأدلى ببيان أيضا ممثل مالي.

وفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 (S/2020/372) الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء المجلس، والتي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ستصدر هذه الإحاطة وهذه البيانات بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دانغ دينه كوي
رئيس مجلس الأمن



المرفق الأول

إحاطة مقدمة من وكيل الأمين العام لعمليات السلام، جان بيير لاکروا

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

يشرفني أن أطلب الكلمة في مجلس الأمن بشأن آخر تقرير للأمين العام (S/2021/299) عن الحالة في مالي، وأن أطلعكم على التطورات الأخيرة في البلد.

بينما نجتمع هنا اليوم، فإن الهجوم الكبير الأخير على حفظة السلام التابعين لنا، الذي وقع يوم الجمعة الماضي، يذكرنا بالتحديات التي تواجه مالي ومنطقة الساحل دون الإقليمية على حد سواء. ومع ذلك، فإن هذه المأساة دليل على شجاعة وتصميم حفظة السلام لدينا على دعم شعب مالي.

حوالي الساعة 18/15 بالتوقيت المحلي يوم الجمعة، 2 نيسان/أبريل، هاجمت مجموعة من الإرهابيين المدججين بالسلاح معسكر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في أغيلهوك، الواقع في منطقة كيدال في شمال مالي. وعلى الرغم من إصابة 26 من ذوي الخوذ الزرق الشجعان من تشاد، ومقتل أربعة منهم في الهجوم، فإن دفاعهم الحازم والبطولي عن المعسكر مكن من إلحاق نكسة كبيرة جدا بالمعتدين.

أود أن أعرب عن أخلص مشاعر العزاء والمواساة لأسر جنود السلام الذين قضوا نحبهم ولشعب تشاد، أتمنى أيضا للمصابين الشفاء العاجل. وأكرر ما قاله الأمين العام في بيانه عقب الهجوم: إنه لن يحملنا على التردد في تصميمنا.

ووقع هذا الهجوم الأخير على خلفية تدهور الوضع الأمني في وسط وشمال مالي. ومنذ بداية هذا العام، عانت قوات البعثة وقوات الدفاع والأمن المالية من هجمات متكررة وخسائر كبيرة، في حين تعيش عدة مدن كبيرة في حالة تهديد مستمر من الجماعات المسلحة.

إنني إذ نشعر بالحزن لوفاة حفظة السلام لدينا، أكرر نداء الأمين العام إلى أصحاب المصلحة المعنيين لزيادة وتعزيز استجابة المجتمع الدولي لمسألة الإرهاب والتطرف العنيف في منطقة الساحل، بما في ذلك عن طريق ضمان التنفيذ السريع لتوصيات مؤتمري قمة باو ونجامينا لعامي 2020 و 2021.

بالإضافة إلى التهديد الذي تشكله الجماعات الإرهابية، ما زلت أشعر بالقلق إزاء استمرار أنشطة زعزعة الاستقرار التي تقوم بها الميليشيات التي تعمل على أسس عرقية في وسط مالي. وعلى الرغم من التحسينات المشجعة في الحالة الأمنية في بعض الربوع عبر المنطقة الإقليمية نتيجة لاتفاقات السلام المحلية التي تدعمها البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، أحض حكومة مالي الانتقالية على وضع نهج شامل لتحسين الحالة الأمنية بالتوازي مع الجهود المبذولة لحماية المدنيين واستعادة سلطة الدولة والخدمات الاجتماعية الأساسية. وسيشمل هذا النهج أيضا حلولاً مستدامة لضمان إلقاء قيام الميليشيات والجماعات المسلحة بألقاء أسلحتها والانضمام إلى عملية الحوار. وينبغي أن يشمل هذا النهج أيضا بذل جهود قوية لضمان مساءلة الجهات الفاعلة المتهمه بارتكاب انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والتصدي لإفلاتها من العقاب.

إن أي تحسن مستدام في الحالة الأمنية في مالي يستند، إلى حد كبير، إلى نجاح الانتقال السياسي الحالي. وعلى الرغم من أن عملية الانتقال لا تزال هشة، فقد سجلت على مدى الأشهر الثلاثة الماضية علامات مشجعة.

وكما هو مبين في التقرير قيد النظر، وبعد مرور سبعة أشهر على الانتقال السياسي المقرر له أن يستمر 18 شهرا، بدأت السلطات الانتقالية عمل المؤسسات الرئيسية للمرحلة الانتقالية. وفي شباط/فبراير، أصدرت الحكومة برنامجها للفترة المقبلة، وسرعان ما صوت البرلمان الانتقالي على الموافقة عليها خلال دورته الأولى.

إن الخطوات التي اتخذتها السلطات الانتقالية منذ ذلك الحين لتنفيذ برنامجها للإصلاحات تحملني على التشجيع. وأدعو جميع أصحاب المصلحة المعنيين في مالي إلى الانضمام إلى هذه الجهود. ومن المهم للغاية الإسراع بوتيرة هذه الإصلاحات، مع ضمان انضمام أكبر عدد من الجهات الفاعلة إلى العملية. في الأسابيع والأشهر المقبلة، سيتوقف نجاح المرحلة الانتقالية على التزام أصحاب المصلحة الماليين بضمن أن يظل الانتقال وعمليات الإصلاح الرئيسية التي يركز عليها شاملة وشفافة وموثوقا بها. وستواصل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي دعم أصحاب المصلحة الماليين، بما في ذلك عن طريق المساعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام.

ومن بين الأولويات الملحة للحكومة إنجاز سلسلة من الإصلاحات السياسية والمؤسسية المهمة للغاية. وتشمل هذه الإصلاحات إعادة تقسيم الأراضي، والإصلاحات الانتخابية، وإصلاح الدستور. وأرحب بإصدار الرئيس باه ناداو، قبل ستة أيام، مرسوما يقضي بإنشاء لجنة التوجيه، المسؤولة عن الإصلاحات السياسية والمؤسسية. وتحت سلطة رئيس الوزراء. وهذه اللجنة التي تضم 50 عضوا يمثلون جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في مالي - من الأحزاب السياسية إلى جماعات المجتمع المدني والزعماء التقليديين - مكلفة بتحديد نطاق الإصلاحات التي سيصدر تشريعا خاصا بها في الأشهر المتبقية من المرحلة الانتقالية.

ما فتئت مقتنعا بأن النساء والرجال الماليين، بالعمل معا والبناء على نتائج المناقشات السابقة، مثل الحوار الوطني الشامل الذي عقد في عام 2019، يمكنهم ويجب عليهم اغتنام هذه الفرصة لإيجاد أرضية مشتركة وحلول عملية تنفذ في أقصر إطار زمني ممكن.

فيما يتعلق بالتحضيرات للانتخابات في نهاية الفترة الانتقالية، لم تسفر المناقشات التي جرت خلال الأسابيع القليلة الماضية بين السلطات الانتقالية والجهات السياسية الفاعلة وجماعات المجتمع المدني عن اتفاق بشأن الإصلاحات التي ينبغي سن تشريع بشأنها، بما في ذلك المسألة الهامة المتعلقة بإدارة الانتخابات. ونتيجة لذلك، لم يصدر جدول زمني رسمي للانتخابات. ومن المتوقع أن تتضمن نتائج عمل اللجنة الاستراتيجية التوجيهية مشروع إصلاح لقانون الانتخابات ووضع جدول زمني للانتخابات.

في هذه المرحلة الحرجة، أشجع الأطراف السياسية الفاعلة في مالي على العمل بروح توفيقية وسن تشريعات تتعلق بإصلاحات تهدف إلى تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات سلمية وشاملة وشفافة وذات مصداقية. وتمثل هذه الانتخابات اختبارا للمرحلة الانتقالية الحالية وخطوة ضرورية نحو عودة مالي إلى الحكم الدستوري. إن زيادة المشاركة فيها، بما في ذلك مشاركة النساء والشباب، وتعزيز مصداقية الانتخابات، كلها تشكل عاملا أساسيا في تحاشي تحول هذا المعلم من العملية الديمقراطية مرة أخرى إلى مزيد من عدم الاستقرار السياسي في مالي.

لئن كان تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي لا يزال يسير سيراً بطيئاً، فقد ظهر في الأسابيع الأخيرة زخم إيجابي وساد شعور جديد بالثقة بين الأطراف المالية، وبُذلت جهود لتحسين ملكية مالي للاتفاق.

في 31 آذار/مارس، عقد اجتماع للجنة رصد الاتفاقات في كايس، جنوب مالي، بعد أقل من شهر من انعقاد الاجتماع السابق في كيدال، شمال مالي. وهذا هو الاجتماع الثاني من نوعه الذي يعقد خارج باماكو منذ توقيع الاتفاق في عام 2015. ويتسم هذان الاجتماعان بأهمية رمزية كبيرة ويعتبران خطوتين إيجابيتين وأساسيتين في تحسين ملكية الاتفاق بين أصحاب المصلحة الماليين، وعاملاً رئيسياً في تنفيذه.

أحث الأطراف المالية على البناء على الزخم الذي تولد في الأسابيع الأخيرة للتعجيل بإعادة نشر وحدات الجيش المعاد تشكيلها في الشمال واستخدامها استخداماً فعالاً، وتشغيل المنطقة الإنمائية الشمالية، وإنشاء الشرطة الإقليمية. بعد ستة أشهر من انضمام ممثلي الحركات الموقعة على الاتفاق إلى حكومة مالي، وهي الخطوة الأولى من نوعها في السنوات التي تلت توقيع الاتفاق، حان الوقت الآن لترجمة الالتزامات التي قطعت إلى تقدم ملموس في الميدان.

بينما ما انفكت مالي تواجه مجموعة من التحديات السياسية والأمنية، وتحديات تتعلق بحقوق الإنسان وفي المجال الإنساني، فإن دعم المجتمع الدولي والمجلس لا يزال يكتسي أهمية قصوى لضمان وفاء أصحاب المصلحة الوطنيين بالتزاماتهم. وكما قال الممثل الخاص للأمين العام المنتهية ولايته، محمد صالح النظيف، عندما خاطبكم في تشرين الأول/أكتوبر الماضي،

”إن نجاح المرحلة الانتقالية في مالي في متناول اليد. ولا تزال الكرة في ملعب نساء مالي ورجالها (S/PV.8765، صفحة 3).

”ويجب على الأمم المتحدة أيضاً أن تغتنم هذه الفرصة لمواصلة تقديم الدعم والمساعدة طوال هذه المرحلة الهامة من أجل الخروج من الأزمة في مالي.“ (المرجع نفسه)

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، داي بينغ

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

في البداية، أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن. ونحن على ثقة بأن مجلس الأمن، بقيادتكم، سيكمل بنجاح جميع بنود جدول أعماله. وأود أيضا أن أهنئ وفد الولايات المتحدة على تكليل رئاسته بالنجاح في شهر آذار/مارس. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام لأكروا على إحاطته الإعلامية. إن الحالة العامة في مالي في الوقت الراهن آخذة في التحسن. وقد أحرزت حكومة مالي تقدما إيجابيا في العملية الانتقالية بإنشاء مؤسسات انتقالية، وتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، والإعداد للانتخابات. ومع ذلك، لا تزال مالي تواجه في الوقت نفسه تحديات متعددة، من قبيل الإرهاب، وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وأزمة إنسانية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل التركيز على مالي وأن يقدم الدعم اللازم لها. وتحقيقا لتلك الغاية، أود أن أبدي الملاحظات التالية.

أولا، يجب الإبقاء على الزخم الجيد في العملية السياسية. فقد وضعت حكومة مالي خطة عمل انتقالية، ويعتبر تنفيذها المهمة الرئيسية للمرحلة المقبلة. وفي الوقت الذي تعمل فيه حكومة مالي على تنسيق الأعمال التحضيرية للانتخابات والنهوض بها، لا بد أيضا من بذل جهود إيجابية لتعزيز التنمية وتحسين سبل عيش الناس بطريقة يمكن أن تعود بمزيد من الفوائد على شعبها. وقد اجتمعت لجنة رصد الاتفاقات لأول مرة في شمال مالي، وهو أمر ذو أهمية كبيرة. ويجب على الموقعين على الاتفاقات أن يعززوا النتائج الراهنة، وأن يواصلوا زيادة الثقة المتبادلة، وأن يحققوا المزيد من النتائج بشأن مسائل مثل نشر القوات المسلحة والمنطقة الإنمائية الشمالية، وأن يعالجوا على النحو الواجب مسألة إعادة فتح المفاوضات بشأن الأحكام ذات الصلة من اتفاق السلام، وأن يدفعوا بقوة نحو تنفيذ الاتفاق. وتؤيد الصين الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مواصلة دورهما الإيجابي والبناء في العملية السياسية في مالي.

ثانيا، يجب تنفيذ سياسات شاملة من أجل تحسين الحالة الأمنية. إن الأعمال الإرهابية مستفحلة في وسط وشمال مالي. وفي ظل الهجمات المتكررة التي أدت إلى استمرار تدهور الحالة الأمنية على أرض الواقع، يجب اعتماد رد عسكري، وسياسي، واقتصادي، وقضائي، واجتماعي شامل وفقا للتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2021/299). ويجب أن تقترن الإجراءات الرامية إلى مكافحة المنظمات الإرهابية بجهود للقضاء على الأسباب الجذرية للإرهاب والتطرف لإزالة الأعراض والأسباب الجذرية لها على حد سواء. ولا بد من توفير الدعم لحكومة مالي حتى تتمكن من مواصلة المشاركة بنشاط في عمليات مكافحة الإرهاب التي تقوم بها مجموعة الخمسة لمنطقة الساحل. يجب أن تركز بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي على ولايتها الأساسية، وأن تتبع بأمانة المبدأ الذي تقوده مالي وتملكه مالي، بينما تعزز التنسيق والتعاون مع المنظمات الإقليمية. ويجب على البعثة أن تضع خريطة طريقها استنادا إلى الحالة الفعلية على أرض الواقع وأن تتأكد من أن تنفيذها يتسم بالتنسيق والاتساق. وينبغي لعمليات مكافحة الإرهاب الأجنبية في مالي أن تحترم سيادة مالي، وأن تلتزم بالقانون الإنساني الدولي، وأن تحمي سلامة الشعب المالي.

ثالثاً، لا بد من تنظيم استجابة فعالة لتحديات جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). لقد بدأت الجائحة بالعودة إلى مالي، مما يبعث على القلق. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم إلى مالي الدعم لمكافحة هذا المرض، بما في ذلك ضمان حصول المحتاجين على لقاحات (كوفيد-19) في الوقت المناسب وعلى نحو عادل. وجراء التدهور الاقتصادي في مالي، وقع مرة أخرى في العام الماضي حوالي 800,000 شخص في قبضة الفقر، مع وجود 3 ملايين شخص بحاجة ماسة إلى المساعدات الغذائية الطارئة وعدد كبير من النازحين. ويجب على المجتمع الدولي زيادة المساعدة لتخفيف من وطأة الصعوبات التي يواجهها الشعب المالي.

رابعاً، يجب الإبقاء بفعالية على سلامة حفظة السلام. فقد عانت البعثة من هجمات متعددة هذا العام، حيث قتل خلالها 10 من حفظة السلام ينتمون إلى بلدان من بينها توغو، وتشاد، وكوت ديفوار، ومصر. وقد ضحى أكثر من 214 من حفظة السلام بأرواحهم منذ تأسيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وتعرب الصين عن جُل احترامها للبلدان المعنية ولجميع حفظة السلام الذين ضحوا بأرواحهم، وتعرب عن تعازيها لأسر جميع الضحايا. إن سلامة حفظة السلام مسألة ملحة للغاية، ومسؤولية تقع على عاتق جميع الأطراف. ويجب التحقيق في هذه الهجمات وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. ومن الضروري تحليل أسباب الحوادث وتحديد أضعف المناطق، كي يتسنى اتخاذ تدابير عملية وفعالة لتنفيذ القرار 2518 (2020) وضمان سلامة جميع حفظة السلام.

أخيراً، تود الصين أن تشكر الممثل الخاص نظيف على إسهاماته في السلام والاستقرار في مالي طوال السنوات الخمس الماضية. ونرحب بتعيين السيد واين ممثلاً خاصاً ومنتطلع إلى اضطلاع البعثة بدور أكبر في صون السلام والاستقرار في مالي.

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسون

أشكر وكيل الأمين العام لأكروا على إحاطته الإعلامية. ونرحب بتعيين السيد القاسم واين لشغل منصب الممثل الخاص للأمين العام في مالي، ونقدم دعماً كاملاً له ولعمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة والمتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

تتابع إستونيا باهتمام شديد التطورات في عملية الانتقال السياسي في مالي. ونحيط علماً بالتقدم الأخير، مثل اعتماد خطة عمل الحكومة، وخارطة الطريق للفترة الانتقالية، فضلاً عن إنشاء اللجنة الاستراتيجية المعنية بالإصلاحات السياسية والمؤسسية. وفي الوقت نفسه، نشجع سلطات مالي على الوفاء الكامل بالالتزامات التي قطعتها على نفسها ومن أجل شعب مالي. ونسلم بأن برنامج الإصلاح للفترة الانتقالية طموح، ونهيب بسلطات مالي تحديد وتنفيذ أكثر أولوياتها إلحاحاً. وفي غاية الأهمية اتخاذ خطوات ملموسة وشفافة وموثوقة ابتداءً من الآن لجعل الانتخابات المقرر عقدها في آذار/مارس 2022 حقيقة واقعة.

في إطار الاستعدادات لإجراء الانتخابات، نحث سلطات مالي على التركيز على وضع جدول زمني مفصل وعملي للانتخابات. وأود أن أشدد على ضرورة الشمولية في العملية الانتخابية. والمشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للنساء ذات أهمية رئيسية، بوصفهن مرشحات ومنظمات للمجتمعات المحلية وناخبات. وندعو جميع الأطراف إلى الامتثال لقانون التخصيص الجنساني لعام 2015. وينبغي إعطاء النساء والشباب فرصة وحيز آمن للمشاركة والإعراب عن أفكارهم خلال العملية. وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لبناء الثقة وتوافق الآراء في المجتمع.

أود أن أعرب عن تقديري للدور الإيجابي الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في دعم الانتقال السياسي في مالي. ويمكن للمنظمات الإقليمية أن تضطلع بدور هام وأن تقدم دعماً خلال العملية الانتقالية.

لا تزال الحالة الأمنية في مالي مقلقة للغاية. ويجب أن تدان بأشد العبارات جميع الهجمات على الوجود الأمني الوطني والدولي، مثل الهجوم الآثم والبعيض الذي وقع الأسبوع الماضي على معسكر للبعثة في كيدال. بكل بساطة، إن الاستهداف المتعمد للمدنيين من قبل الإرهابيين والجماعات المسلحة أمر غير مقبول، ولا بد من بذل كل جهد ممكن للتخفيف من معاناة الشعب. وستواصل إستونيا الإسهام في مكافحة الإرهاب في مالي من خلال المشاركة في العمليات الدولية وبعثات التدريب الموجودة هناك لدعم سلطات مالي.

ومع ذلك، فإن النهج العسكري وحده لن يكفي. ولا يمكن التوصل إلى حل طويل الأجل للصراع في مالي إلا بتوفر الإرادة السياسية والحوار الشامل، فضلاً عن الملكية الكاملة والالتزام من جانب جميع الأطراف. وفي هذا الصدد، سيظل اتفاق الجزائر بشأن السلام والمصالحة في مالي إطاراً وأساساً جوهريين لهذا الحوار. ويشجعنا إظهار حسن النية خلال الاجتماعين اللذين عقدتهما لجنة رصد الاتفاقات خارج العاصمة في شباط/فبراير وآذار/مارس. ومن الإيجابي أنه أحرز تقدم بشأن زيادة مشاركة المرأة خلال تلك الاجتماعات. وفي الوقت نفسه، نحث الطرفين على التركيز على إحراز تقدم ملموس في تنفيذ الاتفاق. ولا بد من بذل المزيد من الجهود لإعادة نشر وحدات الجيش المعاد تشكيلها واستخدامها استخداماً فعالاً، وكذلك في مجال إعادة بسط وجود الدولة وخدماتها على شمال مالي.

ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار الاتجاهات السلبية في مجال حقوق الإنسان والحالة الإنسانية. إن الخطوات الأخيرة التي اتخذتها سلطات مالي لمكافحة الإفلات من العقاب على انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان في وسط مالي تسير في الاتجاه الصحيح. ونحث السلطات على متابعة التحقيقات والإجراءات القانونية ذات الصلة. إن كسر حلقة الإفلات من العقاب وكفالة تقديم جميع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، ومنتهكي القانون الإنساني الدولي، إلى العدالة يجب أن يكونا من الأولويات السياسية والقضائية. ويتمثل السبيل الوحيد للمضي قدما في تحقيق السلام الدائم في التركيز على المصالحة وإعادة بناء الثقة في المجتمع.

لا تزال الحالة الإنسانية في مالي مصدر قلق. وما فتئت الآثار الضارة لتغير المناخ، وانتشار انعدام الأمن في وسط مالي، وجائحة مرض فيروس كورونا تزيد من معاناة المدنيين، ولا سيما الفئات الأكثر ضعفا. وفي هذا الصدد، نحض جميع الأطراف المعنية على السماح بالوصول إلى المعونة الإنسانية وجهود الإغاثة.

بيان نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، ناتالي برودهيرست

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أود أن أشكر وكيل الأمين العام جان بيير لأكروا على إحاطته الإعلامية. وأرحب أيضا بحضور الممثل الدائم لمالي، السيد عيسى كونفورو.

دان مجلس الأمن الهجوم الإرهابي الذي وقع في 2 نيسان/أبريل في أغيلهوك على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والذي أودى بحياة أربعة من حفظة السلام التشاديين. وأحيي الشجاعة التي أبدتها الوحدة التشادية في صد هذا الهجوم.

أمامنا عام واحد على إجراء الانتخابات التي ينبغي أن تجري في نهاية المرحلة الانتقالية في مالي. ومع مرور الوقت، من الضروري أن تغتم جميع الجهات الفاعلة في مالي الفرصة التي تمثلها هذه الفترة. أولاً وقبل كل شيء، أود أن أؤكد من جديد الأهداف السياسية للأشهر المقبلة.

لا يزال تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي أمراً حتمياً. إن عقد دورتين للجنة متابعة الاتفاق في كيدال وكايس خطوة إيجابية. ولكن الالتزامات يجب أن تترجم الآن إلى أفعال. ويجب على نحو خاص، التعجيل بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للتمكين من دمج المقاتلين من الجماعات الموقعة على الاتفاقات في القوات الوطنية، وإعادة نشر الجيش المعاد تشكيله في جميع أنحاء البلد. وهي أيضاً مسألة تتعلق بإحراز تقدم في مجال اللامركزية والتنمية في شمال البلد، وإنشاء شرطة إقليمية، فضلاً عن ضمان قدر أكبر من المشاركة للمرأة في هذه العملية. ويمكن تحقيق هذه الأهداف المحددة في الأشهر المقبلة.

علاوة على ذلك، نشجع السلطات الانتقالية على التعجيل بالتحضيرات لانتخابات آذار/مارس 2022. ومن الضروري أن تكون العملية مصحوبة بحوار مفتوح وشامل مع الطبقة السياسية برمتها، ومع ممثلي المجتمع المدني. وستكون المشاركة القوية للمرأة والشباب ضرورية.

ويبدو لنا أيضاً أن من المهم أن تجرى الإصلاحات السياسية قبل الانتخابات، مع تحديد الأولويات التي يتعين تحقيقها في هذه الفترة الزمنية القصيرة نسبياً. وما يدور في خلدي بشكل خاص، إصلاح الهيئات المسؤولة عن الانتخابات وإحراز تقدم في مجال الإصلاح الدستوري.

إلى جانب هذه الأهداف السياسية، وضع مؤتمر قمة نجامينا الذي عقد في 15 و 16 شباط/فبراير خريطة طريق عالمية للأشهر المقبلة في منطقة الساحل.

أولاً وقبل كل شيء، يجب أن نواصل مكافحة الإرهاب وأن ندعم بلدان الساحل حتى تتمكن من تدبر أمر هذا التهديد بشكل مستقل. وتشيد فرنسا بجميع الشركاء، ولا سيما الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، الذين يساهمون في دعم قوة مجموعة الخمسة المشتركة لمنطقة الساحل. وفي قمة نجامينا، دعا رؤساء دول مجموعة دول الساحل الخمس، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى زيادة واستدامة دعم الأمم المتحدة للقوة المشتركة لتمكينها من مواصلة اكتساب القوة التشغيلية. ولا يزال الدعم الذي تقدمه البعثة عن طريق الآلية الثلاثية ضرورياً لعمليات القوة المشتركة. واليوم أوجه نداء عاجلاً إلى الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي للتعجيل باستخدام الموظفين التعاقديين. ونأسف لأن هذا الشرط لم ينفذ بعد، رغم أن المجلس دعا إلى تنفيذه قبل 10 أشهر.

لكي تكون هذه الجهود الأمنية فعالة، يجب أن تكون مصحوبة أيضا بموجة حقيقية من المدنيين، كما اتفق عليه في مؤتمر قمة نجامينا. ويتمثل ذلك في قطع التزام سياسي متين من جانب السلطات المالية بنشر الخدمات العامة في المناطق النائية من مالي. ونأمل أن تؤدي البعثة دورها بالكامل وأن يقترن بإعادة نشر قوات الدفاع، وقوات الأمن وجميع الدوائر الحكومية. ونشجع أيضا على التنسيق الوثيق بين القوات المسلحة المالية والبعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

إن احترام سيادة القانون أمر أساسي أيضا. وترحب فرنسا بالتدابير التي نفذتها سلطات مالي بالفعل لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي. ونحضر على الذهاب إلى أبعد من ذلك من أجل وضع حد للإفلات من العقاب.

إلى جانب هذه الإجراءات من حيث الأمن والإدارة الحكومية، نعرف جميعا أن تحقيق الاستقرار في المنطقة يتطلب جهدا كبيرا مجال المعونة الإنسانية والتنمية. وترحب فرنسا بتعيين منسق الأمم المتحدة للتنمية في منطقة الساحل، السيد عبد الله مار ديي. ونأمل أن يمكن عمله تنفيذًا أكثر فعالية لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وقد عجلت وكالة التنمية الفرنسية بتنفيذ مشاريعها، إذ تم صرف 350 مليون يورو في عام 2020 لبلدان مجموعة دول الساحل الخمس. وترحب أيضا بقرار مارك لوكوك بإنشاء صندوق إقليمي لوسط وغرب أفريقيا، سيركز بشكل خاص على منطقة الساحل. وستبلغ مساهمة فرنسا في ذلك الصندوق مليون يورو. وسيأتي ذلك بالإضافة إلى التمويل الفرنسي لوكالات الأمم المتحدة الإنسانية في منطقة الساحل، والذي بلغ حوالي 5 ملايين يورو في عام 2021.

بيان البعثة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة.

أود أن أبدأ بياني بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام جان بيبير لأكروا على إحاطته الإعلامية عن الحالة السياسية والأمنية في مالي وعن أنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر أيضا السيد محمد صالح النظيف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس البعثة المنتهية ولايته، على قيادته المتميزة طوال السنوات الخمس الماضية. وأرحب بحضور سعادة السفير عيسى كونفورو، سفير مالي، بيّن ظهْرَانِيْنَا.

في البداية، اسمحوا لي أن أعرب عن خالص تعازينا لأسر المتوفين في الهجوم على مخيم البعثة المتكاملة في أغيلهوك، في منطقة كيدال، في 2 نيسان/أبريل. وبينما ندين بشدة الهجوم، نعرب عن تضامننا مع حكومة تشاد وشعبها، لفقدان أرواح حفظة السلام الأربعة. كما نتمنى الشفاء العاجل للمصابين.

لا تزال الحالة الأمنية في مالي، ولا سيما في وسط مالي وشمالها، تبعث على القلق. وفي الأشهر الثلاثة الماضية، فقدت البعثة 10 من حفظة السلام جراء هجمات شنتها جماعات إرهابية في مالي. ويظهر الهجوم الأخير، على معسكر البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، خطورة الحالة. ولكن لولا الجهود الباسلة التي بذلها حفظة السلام، لكانت الخسائر أكبر بكثير. كما فقدت قوات الأمن المالية عدة جنود في الأشهر الأخيرة بسبب هجمات مستهدفة شنها مسلحون في وسط وشمال مالي. وندين بشدة الهجمات على حفظة السلام وقوات الأمن المالية، ونعرب عن تضامننا مع حكومة مالي والبلدان المساهمة بقوات التي فقدت أفرادا من حفظة السلام في هذه الهجمات.

إن تصاعد العنف من جانب الجماعات الإرهابية في مالي يثير قلقا بالغا. وتتزايد قوة الجماعات الإرهابية من قبيل جماعة نصرة الإسلام، والدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، كما يتضح من العدد المتزايد للهجمات. ونظرا لانتشار الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل، نؤكد من جديد الحاجة إلى دعم أقوى من مجلس الأمن ومن المجتمع الدولي إلى القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

على المجلس أيضا أن يدرك أن البعثة تأثرت تأثرا شديدا بالهجمات التي استخدمت فيها أجهزة متفجرة مرتجلة في السنوات الأخيرة. ومنذ عام 2018، فقدت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي أكثر من 20 من حفظة السلام بسبب هجمات استخدمت فيها أجهزة متفجرة مرتجلة. ونأمل أن تواصل إدارة عمليات السلام اتخاذ تدابير للتخفيف من تهديدات الأجهزة المتفجرة المرتجلة التي تواجهها البعثة بتوفير موارد مخصصة وتحسين البنية التحتية الأمنية للمخيمات. وقد دعت الهند دائما إلى اتخاذ تدابير أكثر استباقية لحماية الحماة.

تؤدي البعثة دورا هاما في تحقيق استقرار الحالة الأمنية في مالي من خلال دعمها السياسي والعسكري لعملية السلام، إلى جانب تدابير بناء الثقة التي تتخذها. ونشيد بجهود حفظة السلام التابعين للبعثة والذين يعملون في ظل ظروف معقدة وصعبة.

ثمة حاجة ملحة إلى نهج شامل للتصدي للتحديات الأمنية الناشئة عن هذه الهجمات المتزايدة غير المتكافئة. وفي حين أن تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي المبرم في عام 2015 لا يزال أساسيا للسلام والحكم القائم على المشاركة في المنطقة الشمالية، تحتاج السلطات الانتقالية في مالي إلى اتخاذ تدابير

عاجلة لإعادة نشر وتوسيع نطاق إدارة الدولة والشرطة والخدمات الاجتماعية في كل من الأجزاء الوسطى والشمالية من البلد.

وفي ذلك السياق، نرحب بالاجتماع الخامس للجنة رصد الاتفاقات، الذي عقد في كيدال في 11 شباط/فبراير، ونثني على حكومة مالي وأصحاب المصلحة الآخرين لأخذهم زمام هذه المبادرة ذات القيمة الكبيرة لعملية السلام. وينبغي ألا يثني الهجوم على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي أصحاب المصلحة عن مواصلة مشاركتهم. ونأمل أن تواصل الأطراف الموقعة العمل بصورة وثيقة للدفع قدام بعملية السلام. وينبغي التعجيل بتشغيل الكتيبة المعاد تشكيلها التابعة للجيش المنتشرة في كيدال وتحويل اللجنة الأمنية المشتركة إلى شرطة إقليمية. وقد أُحرز تقدم إيجابي في إعادة نشر المقاتلين السابقين في قوات الدفاع والأمن المالية. ولا بد من مواصلة هذه التدابير في الأشهر المقبلة.

لقد شهد الانتقال السياسي في مالي تحركا إلى الأمام. ووافق المجلس الوطني الانتقالي على خطة العمل. وتحتاج المجالات الستة ذات الأولوية المبينة في خطة العمل إلى تدابير تشريعية ومؤسسية، ولا سيما قانون انتخابي موحد، وهيئة انتخابية مستقلة، وإنشاء مجلس شيوخ. ونحيط علما أيضا بالخطوات المتخذة نحو إجراء استفتاء دستوري وعقد انتخابات محلية وعامة. وحيث تبقى أقل من سنة واحدة للمرحلة الانتقالية، من المهم توجيه الجهود نحو الإصلاحات التي ستيسر إجراء الانتخابات في الوقت المناسب وتمهد الطريق أمام حكومة منتخبة يمكنها تناول الإصلاحات الطويلة الأجل.

ويجب على الحكومة الانتقالية أن تواصل إشراك الأحزاب السياسية في العملية الانتقالية لضمان شمول العملية للجميع، ولا سيما المشاركة الكاملة للنساء والشباب. والحوار مع نقابات العمال خطوة هامة أخرى من شأنها أن تساعد على معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية. ونأمل أن تساهم هذه التدابير مساهمة إيجابية في عملية إعادة نشر مؤسسات الدولة في وسط وشمالي مالي.

ونؤيد دور الوساطة الذي تضطلع به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي من أجل استعادة النظام الدستوري. وينبغي للممثل الخاص للأمين العام أن يواصل العمل بصورة وثيقة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي في تقديم كل مساعدة ممكنة إلى الحكومة الانتقالية خلال الفترة الانتقالية.

لقد أخطنا علما بخارطة الطريق التي وضعتها الأمين العام بشأن تنفيذ ولاية البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وخطة انتقالية مرحلية. ونرحب بتقييم وحدات الشرطة المشكلة التابعة للبعثة. ونتطلع إلى تنفيذ الإطار المتكامل لسياسة الأداء من أجل إجراء تقييم منظم لجميع عناصر البعثة على قدم المساواة، وليس فقط وحدات الشرطة المشكلة.

إن ما تحتاجه مالي اليوم هو استمرار الدعم من المجتمع الدولي للتغلب على الأزمة المتعددة الأبعاد. وفي حين تدعم الهند مالي من خلال التعاون الإنمائي، قمنا مؤخرا بتيسير توريد 396 000 جرة من لقاح (كوفيد-19)، من خلال مرفق الوصول العالمي للقاحات (كوفيد-19)، لمساعدة مالي على مكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

أود أن أكرر تأكيد التزام الهند بدعم مالي للتغلب على الأزمة السياسية والأمنية الراهنة.

بيان الممثل الدائم لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، جيرالدين بيرن ناسون

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

في البداية، أود أن أشكر الممثل الخاص السابق للأمين العام، السيد محمد صالح النظيف، على قيادته خلال السنوات الخمس الماضية، وكذلك تهنئة الممثل الخاص الجديد، السيد القاسم واين. وبالمثل، أشكر السيد جان بيير لأكروا على إحاطته الإعلامية المهمة. كذلك أرحب ترحيباً حاراً بالممثل الدائم لمالي، السيد عيسى كونفورو.

أعرب عن خالص تعازي لوفاة ذوي الخوذ الزرق التابعين لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي الذين فقدوا أرواحهم في الهجوم الأخير. وتدين أيرلندا بأشد العبارات أي هجوم على حفظه السلام. وأود أيضاً أن أعرب عن تعازي لأفراد القوات المسلحة المالية الذين قتلوا مؤخراً، وأيضاً لجميع الذين فقدوا أرواحهم في مالي.

أبدت السلطات الانتقالية طموحاً كبيراً باعتماد خطة عمل الحكومة في شباط/فبراير. وهذا يدل على الإرادة السياسية لإحداث التغيير، وهو تغيير يرغب فيه ويتوقعه الشعب المالي. ومن أجل تحقيق تلك التوقعات، لا بد من أن تؤممة الإرادة السياسية والتطبيق العملي.

لا تزال الأولوية الأولى تتمثل في العودة إلى النظام الدستوري بقيادة حكومة ديمقراطية. ولم يتبق سوى أقل من سنة من الفترة الانتقالية. ولا يزال من الأساسي إجراء انتخابات حرة ونزيهة ومفتوحة خلال تلك الفترة.

ونشجع السلطات المالية على كفالة الشفافية والشمول الكاملين لعمليات الإصلاح السياسي والمؤسسي. وندعو الحكومة الانتقالية إلى تأكيد الجدول الزمني للانتخابات وإنشاء هيئة انتخابية تمثيلية وشاملة ومستقلة على جناح السرعة.

إن تمثيل المرأة في تلك الهيئة أمر حاسم وسيكون خطوة أولى نحو إزالة الحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة في العملية الانتخابية. وينبغي بذل كل جهد ممكن لتيسير المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة، على النحو المنصوص عليه في الميثاق الانتقالي. وينبغي تشجيع النساء على التصويت، ودعمهن بوصفهن مرشحات وممثلات منتخبات لمجتمعاتهن المحلية.

نرحب بالتزام الأطراف المالية المتجدد بتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. إن تطبيق اللامركزية في اجتماعات لجنة رصد الاتفاق أمر جدير بالترحيب والثناء، وكذلك الاتفاق على زيادة عدد الممثلات في اللجنة واللجان الفرعية. ونردد الدعوة الملحة التي وجهتها النساء الأعضاء في اللجنة إلى معالجة التعليم كشرط مسبق للسلام الدائم في مالي.

تشمل الأولويات الحاسمة في الأشهر المقبلة إحراز تقدم في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ونشر وحدات الجيش المعاد تشكيلها، وإنشاء الشرطة الإقليمية، وتنفيذ مشاريع لمنطقة التنمية الشمالية. ونرحب بالدعم المستمر لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في النهوض بتلك الوظائف المهمة.

وكما سمعنا من العديد من المتكلمين هذا الصباح، فإن إنهاء الإفلات من العقاب جزء لا يتجزأ من كسر دوامة الصراع وتعزيز العقد الاجتماعي الأساسي بين الشعب المالي والدولة. ويجب وضع حد للإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات التي ترتكبها جهات فاعلة عديدة، بمن فيها قوات الأمن الوطنية. ويجب تقديم المسؤولين عن هذه الانتهاكات إلى العدالة دون إبطاء، ونرحب بالتقدم الذي أحرزته السلطات المالية، بما في ذلك من خلال إصدار أوامر مقاضاة ضد مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان المزعومين.

نحث السلطات الانتقالية، بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، على العمل بناء على تقرير لجنة التحقيق الدولية في مالي، بدءاً بإنشاء آلية لرصد تنفيذ توصيات اللجنة.

ونعتقد أن من المهم الاعتراف بالدور الأساسي للبعثة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان عن طريق رصد الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي وتوثيقها والإبلاغ عنها. ونرى أن عمل بعثة الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان أمر في غاية الأهمية لدعم الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة في مالي، بما في ذلك عمل شعبة حقوق الإنسان والحماية التابعة للبعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وهو عمل يستحق اهتمامنا.

نعلم أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وانعدام الأمن وآثار تغير المناخ لا تزال تفاقم معاناة الماليين. ويساورنا قلق بالغ إزاء تزايد الهجمات على المدنيين، مما يؤكد ضرورة مواصلة تحديد أولويات حماية المدنيين في ولاية البعثة. كذلك فإن الهجمات على العاملين في المجال الإنساني والاستهداف المتعمد لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة تثير قلقاً بالغاً. ونعرب عن خالص تعازينا للأسر الذين فقدوا أرواحهم، ونشدد على ضرورة دعم الحكومة الانتقالية لبعثة الأمم المتحدة في مالي في تهيئة بيئة آمنة لشعبها وللعاملين في المجال الإنساني.

أخيراً، نرحب بخريطة الطريق الطويلة الأجل التي وضعها الأمين العام بشأن مالي. ونؤيد النهج المرحلي. ونسلم بأن الهدف الطويل الأجل المتمثل في تحقيق انتقال مستدام وسلمي، يمسك بزمامه شعب مالي، ينبغي تحقيقه بطريقة تدريجية، تماشياً مع الظروف الأمنية في الميدان. ويجب أن ينصب تركيزنا الآن على كفاءة أن تتوفر للبعثة الموارد والقدرة على تنفيذ ولايتها في هذه المرحلة الحاسمة.

ما برحت مالي تواجه العديد من التحديات، ولكننا نعلم بوجود الإرادة السياسية لإجراء تغييرات عميقة ودائمة. وأيرلندا ملتزمة بدعم مالي طوال تلك العملية.

بيان الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، خوان رامون دي لا فوينتي راميريز

[الأصل: بالإسبانية]

أكرر تأييد وفدي، سيدي، لرئاستكم الناجحة لمجلس الأمن هذا الشهر. وأشكر وكيل الأمين العام لآكروا على تقريره عن الحالة في مالي. بالنيابة عن بلدي، أعرب عن خالص تعازينا ومواساتنا لوفاة موظفي بعثة الأمم المتحدة في مالي الذين فقدوا أرواحهم أثناء أدائهم لواجباتهم في الأشهر القليلة الأولى، بما في ذلك الهجوم الذي وقع مؤخرا في كيدال. وأرحب أيضا بممثل مالي في هذه الجلسة.

ترحب المكسيك باعتماد خطة العمل التي قدمها رئيس الوزراء مختار أوان في شباط/فبراير، والتي، إلى جانب خارطة الطريق لتنفيذ اتفاق السلام، يمكن أن ترسي الأسس للتقدم نحو الانتقال الديمقراطي. وتعتقد المكسيك أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يقدم الدعم اللازم لتنفيذ الالتزامات التي قطعتها الحكومة الانتقالية. وفي الوقت نفسه، ندعو السلطات المالية إلى إيجاد الأماكن اللازمة لمختلف القوى السياسية للمشاركة بنشاط في تنفيذ تلك الخطة. وينبغي أن تكون الجهود الرامية إلى تحقيق انتقال ناجح فرصة للمصالحة.

نتفق مع تقرير الأمين العام عن استراتيجيات الخروج للبعثة (S/2021/300)، المرفق)، أي أن نجاح العملية الانتقالية يتوقف على إجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية في جميع أنحاء الإقليم الوطني في غضون الإطار الزمني المحدد. ولذلك نعتقد أن من الضروري أن تعطي السلطات المالية والمجلس الوطني الانتقالي الأولوية لاعتماد الإطار القانوني وإنشاء المؤسسات لتنظيم العمليات الانتخابية في 2021 و 2022. ومن الواضح في هذه المرحلة أنه يجب اتخاذ التدابير التشريعية اللازمة لضمان إحراز تقدم نحو المشاركة الكاملة والمجدية والمتساوية للنساء والشباب في الانتخابات المحلية والوطنية.

وتتظر المكسيك بقلق بالغ إلى زيادة تدهور الحالة الأمنية في مالي، التي تؤثر تأثيرا مباشرا على المدنيين، الضحايا الرئيسيون للصراع. ولذلك ندين جميع الهجمات على السكان المدنيين ونكرر دعوتنا إلى التحقيق في هذه الأعمال والمعاقبة عليها، بغض النظر عن ارتكباها.

نحن جميع أطراف الصراع على الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي. ووفقا للبيانات الواردة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إذ هناك ما يقرب من 6 ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، ونحن على ضمان الوصول غير المقيد إلى هذه المعونة.

بالإضافة إلى ذلك، تدعو المكسيك حكومة مالي إلى مضاعفة جهودها لتنفيذ خطة عملها الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولا تزال هذه الأسلحة توجج الصراع في مالي ومنطقة الساحل، مما يتسبب في وقوع عدد مروع من الضحايا. ولذلك، من الضروري زيادة التعاون مع البلدان المجاورة لمكافحة الاتجار غير المشروع، وتعزيز آليات التعاون

ويرحب بلدي بوصول ما يقرب من 400 ألف جرعة من لقاحات مرض فيروس كورونا إلى مالي خلال شهر آذار/مارس، وذلك في إطار مبادرة مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي. إن هذه اللقاحات، وإن كانت غير كافية من حيث الكمية، ستسهم بلا شك في الحد من المخاطر الصحية التي يواجهها السكان الأكثر ضعفا.

ونظرا للانتشار المؤسف للعنف في جنوب البلد وتصاعده في المنطقة الوسطى، يجب أن نصر على أهمية معالجة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية التي توجج الصراع.

إن تقارير الأمين العام والمنظمات الناشطة في ذلك البلد، من خلال إظهارها لنا الهشاشة المستمرة للحالة في مالي بعد مرور ثماني سنوات تقريبا على نشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار، تدفعنا إلى مواصلة التفكير في الحاجة إلى نهج متجدد وشامل لتحقيق الاستقرار الذي يتطلع إليه السكان، وبرؤية متعددة الأبعاد تعالج الجذور الاجتماعية والاقتصادية للصراعات في منطقة الساحل. وفي هذا الصدد، فإن نتائج مؤتمر قمة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل الذي عُقد في نجامينا هي خطوة في الاتجاه الصحيح.

وفي حالة مالي، فإن تنشيط المنطقة الإنمائية الشمالية بتمويل من صندوق التنمية المستدامة هو أمر عاجل. ونعتقد أنه سيكون من المفيد، في هذه العملية، الحصول على دعم لجنة بناء السلام لتحقيق الأولويات والأهداف التي حددتها الجهات الفاعلة في مالي.

وأخيرا، نحن نرى أن دعم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أمر ضروري لجعل الجهود المبذولة في مالي تتماشى مع الديناميات الإقليمية.

بيان نائب الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، نياندو أوغي

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

في مستهل ملاحظاتي، وباسم الأعضاء الأفارقة في مجلس الأمن، أي تونس وكينيا والنيجر وتونس، وكذلك سانت فنسنت وجزر غرينادين (مجموعة 1+3)، أود أن أشكر وكيل الأمين العام جان بيير لاکروا على عرضه، وأن أشيد إشادة كبيرة بالسيد محمد صالح النظيف، الممثل الخاص السابق للأمين العام، على جهوده في تهيئة الظروف لعودة السلام في مالي، والذي أصبح الآن على بعد 12 شهرا من نهاية الفترة الانتقالية، فهو عند مفترق طرق نحو تحقيق الاستقرار الذي طال انتظاره.

ونهنئ السيد القاسم واين على تعيينه ممثلا خاصا للأمين العام ورئيسا لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. لكي يضطلع بمهامه الجديدة بنجاح سيحتاج السيد واين إلى دعم ثلاثي في الأشهر المقبلة: الدعم من السكان، والدعم من سلطات مالي، وأخيرا الدعم من المجتمع الدولي. ومن هذا المنطلق أود أن أشير إلى النقاط التالية:

أولا، على الجبهة السياسية، ترحب مجموعة 1+3 بالجهود التي بذلتها السلطات الانتقالية واستعدادها لتخفيف حدة التوتر السياسي الذي سبق أحداث آب/أغسطس 2020. ويظل الاجتماع الأخير للجنة رصد الاتفاقات إنجازا ينبغي توطيده، وكذلك مكافحة الإفلات من العقاب في المنطقة الوسطى من البلد.

ومع مرور 12 شهرا قبل نهاية المرحلة الانتقالية، يتعين على جميع أصحاب المصلحة في مالي الاستماع إلى بعضهم البعض والاتفاق على أولويات المرحلة، لا سيما فيما يتعلق بالإصلاحات الدستورية والمؤسسية والانتخابية، التي تشكل أسس الديمقراطية. ويجب تشجيع مشاركة النساء والشباب. ونرحب في هذا الصدد ببداية الحكومة في إجراء مشاورات للتعرف على توقعات المواطنين من الدستور الجديد.

أما بالنسبة للمجتمع الدولي والبعثة المتكاملة فإننا نتوقع أن يواصل الاضطلاع بدور بناء وأن يقدم دعما سياسيا ولوجستيا وماليا قيما.

إننا ندعو الحكومة إلى مواصلة مكافحة العنف الطائفي بتعزيز إجراءاتها الرامية إلى إعادة العلاقات السلمية بين المجتمعات المحلية والمعاقبة الفعالة من يتدخلون في تنفيذ اتفاق السلام.

ثانيا، وفيما يتعلق بالاقتصاد، من المهم أيضا التنويه بأن السلام يزدهر مع التنمية. وتحقيقا لهذه الغاية ندعو شركاء مالي في التنمية إلى استئناف المعونة التي عُلقت منذ الانقلاب الأخير، وذلك لتمكين البلد من التصدي بشكل أفضل للآزمات العديدة والمتعددة الأوجه التي تهدد بتقادم الحالة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والإنسانية والأمنية.

إن مالي تقف عند مفترق طرق، كما قلت من قبل. وينبغي للجنة بناء السلام في هذه المرحلة أن تؤدي دورا أبرز في تحقيق استقرارها. وسيساعد تنفيذ مشاريع الأثر المباشر والمشاريع القابلة للتكرار على الصعيد المحلي في توطيد مكاسب تحقيق الاستقرار.

ثالثا، وعلى الجبهة الأمنية، نرحب بالتقدم المحرز حتى الآن ونشجع على العودة الفعلية للقوات المسلحة الوطنية والإدارة الوطنية في جميع أنحاء البلد. ولتحقيق ذلك هناك أهمية مماثلة لإعادة نشر وحدات الجيش المعاد تشكيلها في الشمال واستخدامها استخداما فعالا وإنشاء الشرطة الإقليمية.

إن تصاعد الإرهاب والتطرف العنيف، فضلا عن انتشار الأسلحة، لهما تأثير كبير على أمن مالي ومنطقة الساحل. وفي هذا الصدد ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء وجود مقاتلين ومرتبقة أجنب في ليبيا ونتطلع إلى مواصلة مناقشة هذه المسألة في مجلس الأمن في الحوار التفاعلي غير الرسمي المقرر عقده في 20 نيسان/أبريل.

ونؤكد من جديد أن أي وفاة واحدة هي خسارة كبيرة. إن الخسائر الأخيرة في الأرواح بين أفراد البعثة والمدنيين في النيجر ومالي وبوركينا فاسو وأفراد القوات المسلحة الوطنية والإقليمية والدولية تذكرنا بأن السياق لا يزال مقلقا للغاية وأنا بعيدون عن بلوغ الأهداف التي من شأنها أن تسمح لنا بالنظر في سحب أو تقليص حجم البعثة المتكاملة.

وندين بأشد العبارات الهجوم الأخير على البعثة المتكاملة الذي تسبب في مقتل أربعة من حفظة السلام من الوحدة التشادية، ونعرب عن خالص تعازينا لأسرهم ولحكومة تشاد.

وتكرر مجموعة 1+3 التأكيد على أهمية أن تكون للبعثة القدرات اللازمة للاضطلاع بولايتها وتعزيز سلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، عملا بالقرار 2531 (2020). وينبغي للبعثة المتكاملة أن تكون أقوى وأكثر متانة، لأن سلامة أراضينا لا تزال تواجه تهديدا كبيرا من أعمال إرهابية ذات قسوة متفردة.

إننا نرحب بتعزيز القدرات العملية للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل من خلال نشر كتيبة المشاة الثامنة التي تضم 200 1 تشادي إضافي في المنطقة الوسطى. غير أن تشغيل هذه الكتيبة الجديدة سيتطلب على المدى الطويل حشدا نشطا ومستداما لجميع الشركاء الموجودين في المسرح، بما في ذلك الأمم المتحدة.

وتؤكد مجموعة 1+3 بقوة أن التجديد المقبل لولاية البعثة المتكاملة يجب أن يفضي إلى نتيجتين رئيسيتين: أولا، تعديل ولاية البعثة بالنظر إلى تقديم الدعم الشامل للمرحلة الانتقالية، وثانيا، سحب مهام دعم القوة المشتركة لكي تركز بشكل أفضل على أولوياتها الاستراتيجية.

ولهذا الغرض نعتزم، بدعم من مجلس الأمن بأسره، أن نطلب من الأمين العام أن يبين لنا بحلول نهاية أيار/مايو 2021، من خلال مذكرة بيضاء، طرائق واحتياجات إنشاء مكتب دعم مخصص للقوة المشتركة، والذي نعتقد اعتقادا راسخا أنه سيكون أكثر ملاءمة من الترتيب التقني الثلاثي الذي لم يعد يتوافق مع السياق الحالي. وعلى أساس المذكرة البيضاء والشعور الكبير بالمسؤولية من جانب جميع أعضاء المجلس، الذي نعول عليه، سنقدم في حزيران/يونيه مشروع قرار توافقي لإنشاء مكتب الدعم المذكور آنفا.

وفي الختام، تؤكد مجموعة 1+3 من جديد أهمية احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الكفاح النبيل ضد قوى الشر الذي نشنه كقوات مسلحة وطنية وإقليمية ودولية.

بيان الممثلة الدائمة للنرويج لدى الأمم المتحدة، منى يول

أشكر وكيل الأمين العام لأكروا على إحاطته الإعلامية. ونقدر مشاركة مالي المستمرة في هذه الجلسات. اسمحو لي أيضا أن أشكر الممثل الخاص السابق النظيف على جهوده الدؤوبة من أجل السلم والأمن في مالي، ونرحب ترحيبا حارا بخليفته، السيد واين.

أود أن أبدأ بالإعراب عن التقدير للأخبار السارة منذ آخر لقاء لنا حول هذا الموضوع (انظر S/2021/47): وصول أولى لقاحات مرض فيروس كورونا إلى مالي من خلال مبادرة مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، واجتماعات لجنة رصد الاتفاق في كيدال وكايس، وليس آخرا، المشاركة المتزايدة للنساء في تلك اللجنة.

ومع ذلك، ما زلنا في الوقت نفسه نشهد هجمات مروعة ضد المدنيين في مالي وحولها. وشهدنا مرة أخرى خسائر في الأرواح بين الأفراد الشجعان التابعين لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وشركائها. ونكرر تعاطفنا وتعازينا لتشاد وجميع المتضررين من هجمات يوم الجمعة المشينة.

كما أن تدهور الحالة الإنسانية يستدعي اتخاذ المزيد من الإجراءات لضمان حماية المدنيين، فضلا عن تأمين وصول المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق. والتقارير الأخيرة عن العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس ضد الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم في القوات والجماعات المسلحة، تبعث على القلق الشديد. إننا نحث جميع أطراف الصراع في مالي على تنفيذ الاستنتاجات التي اعتمدها الفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة في كانون الأول/ديسمبر.

إن تحديات الأمن والحكم المستمرة في مالي تخبرنا بأربعة أشياء على الأقل.

أولا، لا تزال هناك حاجة إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة. ولهذا السبب نتفق على أنه كان من الحكمة إبقاء خارطة الطريق مركزة على الانتقال في الوقت الراهن. وسيساعد الوصف المفيد لما هي "مرحلة الوضع النهائي 1" في الأعمال التحضيرية للمرحلة الثانية، والتي ستتم بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري. ومع ذلك فمن الأفضل ترك القرارات المتعلقة بالخروج إلى وقت لاحق.

ثانيا، لا يمكن للقوة العسكرية وحدها أن تحل المشاكل على المدى الطويل. إن الأمن الدائم يعتمد على التنمية الشاملة والمستدامة والحكم الرشيد واحترام حقوق جميع المايين. إنهم يستحقون أن يروا اتفاق الجزائر بشأن السلام والمصالحة في مالي حقيقة واقعة. وهذا يعني عودة الدولة المدنية التي تحمي سكانها من العنف والظلم وتوفر الخدمات الأساسية، مثل التعليم، إلى جانب نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشكل كامل.

ثالثا، يجب تعزيز مكافحة الإفلات من العقاب في مالي. ويجب محاسبة جميع مرتكبي هذه الجرائم على الانتهاكات والإساءات لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي. ونكرر في هذا الصدد الدعوة إلى متابعة توصيات لجنة التحقيق الدولية في مالي.

ورابعا، ينبغي دعم الوساطة والحوار المحليين للتخفيف من حدة الصراعات والتصدي لها والحد من العنف. وقد أظهرت الوساطة بين القبائل بعض النتائج في الآونة الأخيرة عندما يتعلق الأمر بمعالجة

التنافس على الموارد الطبيعية، والذي أصبح على نحو متزايد سببا للصراع بسبب تغير المناخ. وتعطي هذه النتائج سببا للتفاوض. ولهذه البعثة أيضا دور توديه في هذا الصدد، إلى جانب مختلف الجهات الفاعلة على أرض الواقع. وكما ذكرنا في الاجتماع الوزاري للتحالف من أجل منطقة الساحل، فإن النزوح على استعداد لتوسيع مشاركتها في أعمال السلام والمصالحة.

لم يتبق الآن سوى أقل من عام على إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية في مالي. وبالنسبة للشعب المالي، ينبغي ألا يكون هناك شك في أن العملية الانتقالية ستنتهي ديمقراطيا بإصلاحات سياسية واستعادة النظام الدستوري. ونشيد بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والبلدان المجاورة على انخراطها المستمر. كما نشيد بخطة عمل الحكومة التي أقرت في شباط/فبراير. ولكن يجب أن يتبع ذلك جدول زمني محدد للانتخابات.

وأكثر من أي شيء آخر، فإن تركة الحكومة الانتقالية ستتحدد بقدرتها على ضمان الديمقراطية الشاملة في مالي - وليس أقلها من خلال المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة.

بيان نائبة الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، آنا إستيغنييفا

[الأصل: بالروسية]

نود أن نشكر وكيل الأمين العام جان بيير لأكروا على إحاطته الإعلامية بشأن عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والحالة في ذلك البلد.

إن الحالة في مالي لا تزال متوترة. فالمتطرفون يواصلون تهريب السكان المحليين، حيث يشنون هجمات على القوات المالية وقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وغيرها من وحدات القوات المسلحة الدولية. ففي آذار/مارس تكبدت القوات المسلحة المالية والخوذ الزرق التابعة للبعثة خسائر فادحة. وللأسف تتواصل الاشتباكات القبلية في وسط مالي بلا هوادة، على الرغم من كل جهود الوساطة. وتثار هذه الاشتباكات، إلى حد كبير، بسبب نشاط المتطرفين. ووفقا لتقرير الأمين العام (S/2021/299)، فإن المناطق الجنوبية التي كانت هادئة سابقا في مالي معرضة الآن لخطر زعزعة الاستقرار.

ويساورنا قلق شديد إزاء الحالة في المنطقة الحدودية لمالي والنيجر وبوركينا فاسو - مثلث ليبيتاكو - غورما. لقد أبلغ عن هجمات من المتمردين هناك في الآونة الأخيرة بصفة يومية تقريبا. وقد وقعت عدة هجمات إرهابية مروعة في النيجر. تتقدم روسيا بتعازيها إلى شعوب وحكومات الدول المتضررة التي يقتل الإرهابيون في المنطقة مواطنيها وحفظتها السلام فيها. ونتوقع من سلطات مالي والدول المجاورة أن تتصرف بحزم أكبر للقضاء على الإرهاب في أراضيها.

وعلى الجبهة السياسية، نرحب بالخطوات التي اتخذتها حكومة مالي لإنشاء مؤسسات انتقالية. وقد بدأ المجلس الوطني الانتقالي عمله واعتمدت خطة عمل وخارطة طريق من أجل استعادة النظام الدستوري وتنظيم الانتخابات. نأمل أن تتفد جميع تلك التدابير الهامة في الوقت المناسب خلال فترة الـ 18 شهرا الانتقالية. وسيتوقف الكثير على ما إذا كان الحوار بشأن هذه المسائل سيتواصل بين السلطات وجميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك ائتلاف حركات 14 حزيران/يونيه 2014 وتنسيقية الحركات الأروادية.

نحن نؤيد جهود الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مجال الوساطة السياسية في مالي. إننا ثابتون في دعمنا لهذه الخطوات.

إن تحقيق استقرار الحالة في البلد يرتبط ارتباطا مباشرا بالتنفيذ الصارم لاتفاق الجزائر بشأن السلام والمصالحة في مالي من جانب الحكومة الانتقالية والقوى السياسية الأخرى. ونأمل أن يستمر الحوار البناء من أجل هذه الغاية مع المجموعات الموقعة. ونرحب في هذا الصدد بنتائج الاجتماعات التي عقدتها لجنة رصد الاتفاق في شباط/فبراير و آذار/مارس. ويتعين التعجيل بعملية نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم ونشر وحدات جديدة في شمال البلد. وينبغي أن يحدث ذلك إلى جانب إصلاح الحكومة وتهيئة الظروف للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق المتضررة. ولا بد من مراعاة مصالح جميع أبناء مالي، ولا سيما في أقاليمها الشمالية.

كما إن الحالة الإنسانية في مالي تبعث على قلق بالغ. إن عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية مذهل. لقد زاد عدد المشردين داخليا بأكثر من النصف في العام الماضي. وتتطلب هذه التطورات استجابة مناسبة من الوكالات الإنسانية.

يجب أن نأخذ في اعتبارنا أن الحالة في مالي عامل رئيسي في الأمن الإقليمي. ونتوقع أن تواصل القوات المسلحة المالية المشاركة الكاملة في عمليات القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وأن تنفذ القرارات التي اتخذتها بلدان غرب أفريقيا في عامي 2020 و 2021 بتكثيف مكافحة الإرهاب. إن اقتراح مفوضية الاتحاد الأفريقي بنشر قوة احتياطية أفريقية في منطقة الساحل يستحق دراسة مستفيضة.

لا يزال التعاون والتنسيق الوثيقان بين باماكو والبعثة المتكاملة أمرا لا بد منه. ويجب على حفظة السلام أن ينفذوا ولايتهم بصرامة في شمال ووسط مالي. ونرحب بالمساعدة التي قدمتها البعثة المتكاملة إلى القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية. ونتفق بصفتنا عامة مع الطرائق المقترحة للعمل المقبل للخوذ الزرق في مالي الواردة في خارطة الطريق التي وضعها الأمين العام. ومن الواضح أن الأولويات تتمثل في المساعدة على استعادة النظام الدستوري وتنفيذ اتفاق السلام.

ولذلك فإن وجود البعثة المتكاملة يظل أمرا أساسيا لتحقيق المزيد من الاستقرار. وفي الوقت نفسه نؤكد أن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين واستعادة السيطرة على المناطق الشمالية وحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وغيرها تقع على عاتق المالين أنفسهم.

وفي الختام نود أن نعرب عن تقديرنا للممثل الخاص للأمين العام، السيد النظيف، على قيادته الفعالة للبعثة. ونتمنى له كل النجاح في منصبه المقبل. ونرحب بتعيين السيد القاسم وابن ممثلا خاصا جديدا للأمين العام لمالي. ونكرر تأكيد التزامنا بالتفاعل الوثيق الذي يهدف إلى تحقيق الاستقرار في مالي وفي المنطقة بأسرها.

بيان الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، باربرا وودورد

أود أن أشكر وكيل الأمين العام لأكروا على إحاطته الإعلامية، وعلى الرغم من غيابه اليوم أود أن أتقدم بالشكر أيضا للممثل الخاص للأمين العام، السيد النظيف. لقد استقادت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وسائر المجتمع الدولي من قيادته وتوجيهاته. نتمنى له التوفيق في دوره المقبل ونرحب بتعيين السيد القاسم واين.

أود أن أركز ملاحظاتي على اثنتين من أولويات العمل.

أولا، لا تزال مسألة الإفلات من العقاب على الانتهاكات والإساءات لحقوق الإنسان تثير القلق. إن الهجوم على معسكر البعثة المتكاملة في أغيلهوك، في منطقة كيدال، يوم الجمعة الماضي، الذي أسفر عن مقتل أربعة من حفظة السلام التشاديين وإصابة 24 آخرين، يؤكد الظروف المعقدة والصعبة التي تعمل فيها البعثة. وبالنيابة عن المملكة المتحدة أشيد بحفظة السلام هؤلاء الذين قدموا التضحية الكبرى وضحو بحياتهم من أجل السلم والأمن في مالي. أتقدم بخالص التعازي إلى أسرهم وأصدقائهم وإلى البعثة، وأتمنى للمصابين الشفاء العاجل.

في ضوء هذا الهجوم وغيره من الهجمات الكبيرة ضد حفظة السلام في وقت سابق من هذا العام، أود أيضا أن أكرر ما قلته في كانون الثاني/يناير (انظر S/2021/47) - ينبغي ألا تمر هذه الجرائم دون عقاب، وينبغي لمن يرتكبونها أن يدركوا أنها قد تشكل جرائم حرب. وفي حين أن أوامر الادعاء والتحقيقات الأخيرة هي خطوات إيجابية إلا أننا نحث السلطات في مالي على ضمان الشفافية والمساءلة عن مثل هذه الأعمال. وكما يشير تقرير الأمين العام (S/2021/299) فإن العدالة ضرورية من أجل تحقيق السلام المستدام والمساعدة في بناء الثقة بين الدولة وشعبها.

ثانيا، إن الحاجة إلى عملية سياسية شاملة تقوم على المشاورات والحوار ستعزز الشعور بالملكية بين جميع الأطراف في اتفاق السلام والمصالحة في مالي.

والاجتماعات التي عقدتها مؤخرا لجنة كيدال لمتابعة الاتفاق، وكذلك الجهود التي بذلتها الحكومة الانتقالية لبدء حوار مع الأحزاب السياسية، هي تطورات مشجعة. ولكن مع بقاء أقل من عام على انتهاء الفترة الانتقالية فإن التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام كان محدودا. نأمل أن نرى تقدما متسارعا وإنجازات ملموسة، تمشيا مع خارطة الطريق المتفق عليها في كانون الأول/ديسمبر.

وأخيرا، أود أن أشكر الأمين العام لإطلاعنا على خارطة الطريق لعملية انتقال البعثة المتكاملة. إنها تتضمن بعض المبادئ التوجيهية الهامة، بما في ذلك الحاجة إلى إصلاح تقوده الحكومة. وبينما نستعد لتجديد ولاية البعثة في حزيران/يونيه فإننا سنعتمد على خارطة الطريق هذه وعلى تجربتنا في نشر هذه البعثة من أجل فهم أفضل للسبل التي يمكن بها للبعثة أن تقدم أفضل الدعم لحكومة مالي كي تضطلع بالمسؤولية المتزايدة عن المهام الأمنية التي تتولاها البعثة حاليا.

وتظل المملكة المتحدة ملتزمة بدعم الأهداف الأساسية للبعثة. إننا نسهم في جهود تحقيق الاستقرار التي ستساعد على الحد من الصراع العنيف. ونحن ندعم المشاريع الرامية إلى زيادة المشاركة المجدية للمرأة،

سواء في عملية السلام أو في سائر آليات تسوية الصراع. ونحن نقدم التدريب في مجال القانون الإنساني الدولي للقوات المالية وندعم انخراط القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل مع المجتمعات المحلية. ونساعد على حماية المدنيين من خلال معونتنا الإنسانية والعمل من خلال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية من أجل تعزيز التنسيق العسكري المدني. وسنواصل العمل عن كثب مع شركائنا الماليين والدوليين لتنسيق هذه الجهود.

فمن خلال العمل معا ودمج جهودنا الدفاعية والإنمائية والدبلوماسية ستتاح لنا أفضل فرصة لتحقيق رؤيتنا المشتركة للسلام والاستقرار على المدى الطويل في مالي والمنطقة.

المرفق الثاني عشر

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، ليندا توماس - غرينفيلد

اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي، على كلماتكم الطيبة وأتمنى لكم كل التوفيق خلال رئاستكم للمجلس في شهركم هذا.

أشكر وكيل الأمين العام لأكروا على إحاطته الإعلامية اليوم. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد النظيف، على ما أسداه من خدمات. كما نود أن نرحب ترحيبا حارا بالممثل الخاص للأمين العام واين. إننا نتطلع إلى وصوله إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ونتمنى له نجاحا كبيرا.

أود اليوم أن أناقش ثلاثة من الجوانب المتعلقة بالبعثة المتكاملة والحالة في مالي: العنف ضد الناس وحفظه السلام؛ والانتهاكات والإساءات لحقوق الإنسان؛ والحاجة إلى انتخابات حرة ونزيهة في الموعد المحدد.

أولاً، تعرب الولايات المتحدة عن خالص تعاطفها مع ضحايا الإرهاب في مالي وأسره، بمن فيهم حفظة السلام التابعون للبعثة الذين قتلوا وجرحوا في الهجمات الأخيرة.

في كل مرة نجتمع فيها بالمجلس لمناقشة الحالة في مالي يبدو أن قوات الأمن الوطنية أو الدولية تتعرض لهجوم فتاك. وكما حدث في كانون الثاني/يناير، نجتمع اليوم بعد هجوم مشين ومدمر على قاعدة من قواعد البعثة قتل فيه مسلحون أربعة من حفظة السلام التشاديين وجرحوا عشرات آخرين. وفي اليوم نفسه هاجم مسلحون قاعدة عسكرية مالية مما أسفر عن مقتل وإصابة جنود.

إننا ندين هذا العنف بأشد العبارات الممكنة ونشيد بشجاعة حفظة السلام التابعين لنا وبتفانيهم. إن سلامة وأمن حفظة السلام أولوية بالنسبة للولايات المتحدة، وسنواصل اتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز سلامة حفظة السلام. ويشمل ذلك تنفيذ "خطة العمل لتحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة"، وتوفير التدريب والمعدات من خلال مبادرة الولايات المتحدة لعمليات السلام العالمية للشركاء المساهمين بقوات وأفراد شرطة.

ثانياً، يجب على السلطات المالية والجهات الأمنية الإقليمية أن تنهي الانتهاكات والإساءات لحقوق الإنسان. ويشمل ذلك على وجه الخصوص إنهاء جميع أعمال العنف القائمة على نوع الجنس. ويشجعنا أن نرى خطوات إضافية تتخذها السلطات المالية لمحاكمة المسؤولين عن هذه الجرائم.

فمن الضروري إجراء تحقيقات شاملة والمساءلة عن المخالفات لزيادة الثقة في الحكومة. وهذا يعني النظر في الادعاءات ضد قوات الدفاع والأمن المالية، والجماعات المسلحة الموالية للحكومة، والجهات الأمنية الإقليمية الفاعلة مثل القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. إن عمليات القتل غير المبررة وغيرها من الانتهاكات التي ترتكبها قوات الأمن لن تؤدي إلا لزيادة زعزعة الاستقرار في منطقة الساحل وتفاقم عدم ثقة الناس في حكومتهم.

وأخيراً، يجب أن نكفل إجراء انتخابات حرة ونزيهة في الوقت المحدد.

ونحن نشيد باعتماد المجلس الوطني الانتقالي في مالي خطة العمل الطموحة للحكومة الانتقالية. وقد كان حل المجلس العسكري الحاكم في كانون الثاني/يناير خطوة هامة نحو انتقال سلمي وديمقراطي. والآن يجب أن تكون الأولوية القصوى هي لتنظيم وإجراء انتخابات حرة ونزيهة بحلول نهاية الفترة الانتقالية. ويجب أن تتولى إدارة هذه الانتخابات سلطات انتخابية مختصة ومحايدة تستخدم عمليات شفافة. ولذلك نشجع السلطات المالية بقوة على إصدار جدول زمني نهائي يؤكد مواعيد العملية الانتخابية واستخدام قدرات بعثة الأمم المتحدة بالكامل لدعم الانتخابات.

ويجب على الحكومة الانتقالية أيضا أن تجدد الجهود لإحراز تقدم ملموس وكبير في تنفيذ اتفاق الجزائر بشأن السلام والمصالحة في مالي. ونؤيد تشجيع الأمين العام للأطراف الموقعة على البقاء ضمن الإطار المتفق عليه. إن إعادة فتح الاتفاق من شأنها أن تعيق التنفيذ.

واسمحوا لي أن أكرر ذلك: إن إعادة فتح الاتفاق من شأنها أن تعيق التنفيذ. اجتمع لجنة متابعة الاتفاق، الذي عُقد في شباط/فبراير في شمال مالي للمرة الأولى على الإطلاق، هو رمز لزيادة الاهتمام بالنهوض بتنفيذ اتفاق الجزائر.

ومما يثلج صدرنا بصفة خاصة أن نرى المشاركة المتزايدة للمرأة في عملية السلام، وندعو إلى مشاركتها الكاملة والفعالة والهادفة في المستقبل. ينبغي للمرأة أن تشغل مقاعد على كل طاولة وعلى جميع المستويات. وإذا كانت الحلول تُناقش والقرارات تُتخذ فينبغي أن تكون المرأة حاضرة في ذلك.

إن الولايات المتحدة، بوصفها أكبر مانح إنساني لمنطقة الساحل، تظل شريكا ثابتا للشعب المالي. وقد أعلننا مؤخرا عن تقديم أكثر من 80 مليون دولار من المساعدات الإنسانية للمنطقة. وستوفر هذه المعونة المأوى ومياه الشرب النظيفة والمساعدة الغذائية الطارئة وخدمات النظافة الصحية للاجئين والمشردين داخليا والمجتمعات المضيفة الضعيفة.

ولكن المطلوب هو السلام والاستقرار. إننا نتطلع إلى أن تمضي مالي قدما نحو مرحلة انتقالية مستقرة وإصلاح مستدام. إنه مستقبل يستحقه شعب مالي.

بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دينه كوي

بما أن هذه هي الجلسة المفتوحة الأولى للمجلس هذا الشهر نود أن نهني السفارة ليندا توماس - غرينفيلد وفريقها في البعثة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة على نجاح رئاستهم لمجلس الأمن في آذار/مارس 2021. لقد أسهمت قيادتها القديرة في شهرها الأول في الأمم المتحدة وجهود فريقها الدؤوبة إسهاما كبيرا في عمل مجلس الأمن في آذار/مارس 2021.

وأود أن أشكر السيد محمد صالح النظيف، الممثل الخاص السابق للأمين العام لمالي والرئيس السابق لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، على مساهماته المتفانية في عمل البعثة وكذلك مساهماته من أجل السلم والأمن في مالي.

ونرحب بتعيين السيد القاسم واين ونتمنى له كل النجاح في منصبه الجديد بصفته ممثلا خاصا للأمين العام ورئيسا لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة.

وأود أيضا أن أشكر السيد جان - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لإدارة عمليات السلام، على إحاطته الزاخرة بالمعلومات.

ونرحب في هذه الجلسة بالسفير عيسى كونفورو، الممثل الدائم لمالي.

ونحيط علما بالجهود التي بذلتها الحكومة الانتقالية والأطراف المعنية حتى الآن في مالي. ومع إصدار الحكومة مؤخرا لخطة العمل، من المتوقع أن تُجرى الانتخابات كما هو مخطط لها. وقد ساهمت نتائج الاجتماع الوزاري للجنة متابعة اتفاق السلام والمصالحة في مالي في الزخم الإيجابي الذي دفع الأطراف الموقعة إلى المضي قدما في عملية السلام في مالي.

وعلى الرغم من تحقيق مكاسب فلا يزال التقدم المحرز في العملية السياسية متواضعا. المطلوب هو بذل مزيد من الجهد لتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة لعام 2015 في مالي.

ونؤكد في هذا السياق على ضرورة قيام الحكومة الانتقالية والأطراف المعنية بتعزيز الثقة وأن تحل الخلافات وتعمل معا بروح المصالحة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة والدعم لمالي في هذا الشأن. كما ينبغي كفالة وتعزيز مشاركة المرأة في العملية السياسية مشاركة هادفة.

إن المنطقة ومالي نفسها لم تشهدا على مدى الأشهر الستة الماضية أي تحسن أممي كبير. فما زال الإرهاب والتطرف والعنف والصراعات القبلية تشكل مخاطر جسيمة على السلم والأمن في مالي. ولم تنخفض الهجمات المستمرة الناجمة عن هذه العوامل، كما ذكر أعلاه، في المنطقتين الشمالية والوسطى.

إننا نضم صوتنا إلى الدول الأعضاء الأخرى في إدانة الهجمات الأخيرة ضد المدنيين وقوات الأمن وحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. ونؤيد دعوة الأمين العام السلطات في مالي إلى عدم ادخار أي جهد لتحديد مرتكبي الهجوم الشنيع على بعثة الأمم المتحدة في 2 نيسان/أبريل، والذي أسفر عن مقتل أربعة من حفظة السلام وإصابة 19 آخرين. كما نكرر دعوتنا إلى وقف الأعمال العدائية وبذل المزيد من الجهود لمساعدة مالي في التغلب على التحديات التي تواجهها في هذا الوقت العصيب.

إن بعثة الأمم المتحدة تقوم بعمل رائع منذ عام 2015. ونشيد بجهود البعثة الدؤوبة لتعزيز السلام والمصالحة في مالي. وقد أحرزت الحكومة الانتقالية، بدعم من البعثة، بعض التقدم فيما يتعلق بتأمين وجودها في المنطقتين الشمالية والوسطى. وقدمت بعثة الأمم المتحدة دعماً لوجستياً كبيراً لمكافحة الإرهابيين من جانب القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

إن البعثة منتشرة في بيئة معقدة وخطيرة؛ والهجمات المتزايدة والخسائر في أرواح حفظة السلام في الأشهر الأخيرة اقتضت اتخاذ مزيد من التدابير لضمان سلامة حفظة السلام. ويتعين علينا التأكد من أنه لدى البعثة ما يكفي من المعدات والموارد لتنفيذ ولايتها وهي تدافع عن نفسها.

يساورنا قلق شديد إزاء الحالة الأمنية في البلد. إن العنف الجنسي وتجنيد الأطفال والاعتداء عليهم تظل من التحديات الخطيرة. وقد أضافت جائحة مرض فيروس كورونا، من بين أمور أخرى، المزيد من التعقيد على الحالة الإنسانية في مالي. وهذه العوامل لم تقاوم من صعوبة حماية المدنيين فحسب بل تسببت أيضاً في زيادة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وزيادة التحركات السكانية الهائلة.

لا بد أن تقي جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي والإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في جميع الأوقات. كما ندعو المجتمع الدولي إلى تقديم المزيد من الدعم لمساعدة مالي على التصدي للتحديات الإنسانية التي تواجهها.

وقبل أن نختم، نود أن نكرر تأكيد دعمنا لوحدة مالي واستقلالها واعتمادها على ذاتها وسلامتها الإقليمية. ونؤكد مجدداً دعمنا لجهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجتمع الدولي في تيسير العملية الانتقالية وتعزيز السلم والأمن في مالي.

بيان الممثل الدائم لمالي لدى الأمم المتحدة، عيسى كونفورو

[الأصل: بالفرنسية]

أود في البداية أن أقدم بتهنئة وفد مالي الحارة لكم، سيدي، على تولي بلدكم، فييت نام، رئاسة مجلس الأمن.

إنه دائماً واجب ممتع لي أن أكرر الإعراب عن خالص امتنان رئيس المرحلة الانتقالية، وشعب وحكومة مالي، لمجلس الأمن والأمين العام أنطونيو غوتيريش، والبلدان المساهمة بقوات لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وجميع شركاء مالي على جهودهم التي لا حصر لها من أجل السلم والاستقرار في مالي ومنطقة الساحل.

يحيط وفد مالي علماً بتقرير الأمين العام (S/2021/299) ويشكر السيد جان بيير لاكروا، وكيال الأمين العام لعمليات السلام، على إحاطته الإعلامية. لقد أبدت اهتماماً كبيراً بملاحظاته العاجلة وتوصياته المناسبة. وأود أن أؤكد له تصميم العملية الانتقالية والأطراف المالية الأخرى عندما يتعلق الأمر بالتنفيذ الدؤوب لاتفاق السلام والمصالحة في مالي، الذي انبثق عن عملية الجزائر.

إن هذا التصميم من جانب السلطات المالية يُعاد تأكيده في خطة عمل الحكومة الانتقالية، التي اعتمدها المجلس الوطني الانتقالي بالإجماع تقريباً. وتشمل هذه الخطة بصفة خاصة تكثيف الإصلاحات السياسية والمؤسسية.

وفي هذا الصدد، يسعدني أن أبلغكم بأن رئيس المرحلة الانتقالية، بموجب مرسوم صادر في 31 آذار/مارس 2021، قد أنشأ لجنة التوجيه الاستراتيجي المعنية بالإصلاحات السياسية والمؤسسية، والمكلفة بدعم رئيس الوزراء في تنفيذ تلك الإصلاحات. تتكون اللجنة من 50 شخصية من الطبقة السياسية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والنقابات والشرعية التقليدية والدينية.

الهدف من اللجنة هو أيضاً التعجيل باستعراض الاتفاق وملكيته وتنفيذه؛ وتسريع عملية نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في الأجزاء الشمالية والوسطى من البلد؛ والمضي قدماً في حل جميع ميليشيات الدفاع عن النفس بشكل فعال؛ وإعادة نشر قوات الدفاع والأمن في جميع أنحاء البلاد.

نحن في مالي ندرك أنه في حين أن التحديات التي يتعين مواجهتها هي بالتأكيد تحديات عديدة فقد اختارت الحكومة الاضطلاع بالإصلاحات العاجلة الضرورية لإجراء انتخابات حرة وشفافة، والتي يتم تنظيمها في عملية شاملة.

ومن المهم في هذا السياق الإشارة إلى أن رئيس الوزراء قد اجتمع مع القادة السياسيين الماليين في 10 شباط/فبراير من أجل الاتفاق على عملية الإصلاح التي يتعين تنفيذها في إطار حوار سياسي رسمي.

ويمكنني أن أؤكد لكم أن هذه الدينامية الإيجابية ستستمر بمشاركة جميع القوى النشطة في البلد من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الجدول الزمني للمواعيد النهائية للانتخابات في المستقبل، فضلاً عن تنظيم عمليات الاستفتاء والانتخابات العامة، والتي ستمثل نهاية المرحلة الانتقالية.

وكان عقد الاجتماع الخامس الرفيع المستوى للجنة متابعة الاتفاق في كيدال في 11 شباط/فبراير أيضا ذا أهمية كبرى. إلى جانب الرمزية التي يمثلها رفع العلم المالي مرة أخرى في كيدال فإن ذلك الاجتماع غير المحلي للجنة هو مؤشر إضافي على العودة التدريجية للثقة بين الأطراف المالية. وعُقدت الدورة الثانية غير المحلية للجنة في كايس في 29 آذار/مارس لضمان ملكية وطنية أفضل للاتفاق.

لقد أتاح هذان الاجتماعان غير المحليين للأطراف في مالي المشاركة من أجل الشروع، في الأجل القصير، في اتخاذ إجراءات ذات أولوية تتعلق على وجه الخصوص باستئناف المشاورات على مستوى صنع القرار بشأن قضايا الدفاع والأمن، والتي بدأت في شباط/فبراير؛ وإنجاز وإنهاء العملية المعجلة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وخاصة نشر السرية الثالثة لآلية تنسيق العمليات في كيدال وتشغيل كتيبة الجيش المعاد تشكيلها والمنتشرة بالفعل في كيدال وتمبكتو وغاو ومناكا، فضلا عن إطلاق مراحل جديدة من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بالتراضي. وفي هذا السياق، ستواصل الأطراف المالية بذل الجهود اللازمة لإدماج المقاتلين السابقين المتبقيين والبالغ عددهم 1687 فردا في قوات الدفاع والأمن المالية من أجل الوصول بالعدد إلى إجمالي 3000 مقاتل.

وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في عملية السلام، يسرني أن أشير هنا إلى أن الحكومة والأطراف الأخرى الموقعة ملتزمة بزيادة عدد النساء في لجنة متابعة الاتفاق زيادة كبيرة، حيث سيزيد من 9 إلى 12 امرأة. وفي نفس السياق، ستشارك ممثلات المرأة في اللجان الفرعية الأربع لصندوق التنمية المستدامة.

واتفق الطرفان أيضا على اعتماد النص المتعلق بإنشاء الشرطة الإقليمية؛ وعودة الخدمات الاجتماعية والإدارية الأساسية؛ ومعالجة القضايا التنظيمية المتعلقة بصندوق التنمية المستدامة، وذلك بهدف إطلاق المشاريع التجريبية التي تم تحديدها.

ولا تزال الحالة في الجزء الأوسط من البلد تشكل شاغلا رئيسيا للحكومة، والتي تقوم بدعم من البعثة المتكاملة، في إطار تنفيذ خطة التكيف، وخاصة حماية السكان المدنيين وتقديم المعونة الإنسانية، بمواصلة تعزيز الحوار بين المجتمعات المحلية بمشاركة الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك الزعماء التقليديون والدينيون.

ويسرنا أن نلاحظ اليوم أن تلك الدينامية مكنت قبل أيام قليلة من رفع الحصار الذي فُرض لعدة أشهر على بلدة فارابوغو، في منطقة سيغو.

وفيما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان، كما ورد في التقرير (S/2021/299)، ستواصل حكومة مالي اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان التحقيق في جميع الحالات الموثقة للانتهاكات أو الإساءات وتقديمها إلى العدالة، بما في ذلك الحالات التي يُزعم أنها تُنسب إلى الجيش المالي.

وأود أن أشير هنا إلى أن جلسات الاستماع التي عقدتها محكمة الاستئناف والمحكمة العسكرية لمنطقة موبتي قد أسفرت عن إدانة أشخاص متورطين في أعمال عنف قبلية وإدانة جنود ماليين فيما يتصل بانتهاكات ارتكبت في سياق عمليات مكافحة الإرهاب.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، التي زادت من تعقيدها جائحة مرض فيروس كورونا، تجدر الإشارة إلى أن حكومة مالي بذلت بعض الجهود في المناطق المتضررة من الأزمات. وأود أن أسلط الضوء بصفة

خاصة على الزيارات التي قام بها رئيس الوزراء ووزراء إلى مخيمات المشردين وتوزيع الأغذية على السكان المتضررين.

وفيما يتعلق بالبعد الإقليمي، فإن الهجمات الإرهابية الأخيرة على الخوذ الزرق التشادية في تيساليت والسكان المدنيين في النيجر والقوات المسلحة المالية في منطقة الحدود الثلاثية تذكرنا بالحاجة الملحة إلى تعزيز تنسيق أعمالنا المشتركة في مكافحة الإرهاب.

وفي هذا السياق، ترحب مالي بنشر الوحدة التشادية في منطقة الحدود الثلاثية، ضمن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. مع ذلك، ونظرا لضخامة التحديات على أرض الواقع، نكرر مناشدتنا لمجلس الأمن من أجل ولاية قوية وكافية، أي ولاية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والتمويل الذي يمكن التنبؤ به والمستدام للقوة المشتركة، بما في ذلك من خلال الأمم المتحدة.

وأود أن أختتم بالإعراب مجددا عن امتنان شعب وحكومة مالي للأمم المتحدة ولجميع شركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف على التوضيحات الهائلة التي قُدمت من أجل التوصل إلى تسوية نهائية ودائمة للأزمة المالية. وأنحني إجلالا لأرواح جميع الضحايا المدنيين والعسكريين الذين سقطوا في مالي، الأجانب والماليين على حد سواء. وهنا أشيد على وجه الخصوص بالجنود التشاديين البواسل التابعين للبعثة لشجاعتهم واستجابتهم خلال الهجوم الإرهابي الأخير على معسكرهم في أغيلهوك. وأنتي أيضا على العمل المتميز الذي قامت به نساء ورجال بعثة الأمم المتحدة وقوة بارخان الفرنسية في عملية تحقيق الاستقرار في مالي ومنطقة الساحل.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أهنئ السيد القاسم واين على تعيينه في منصب الممثل الخاص للأمين العام لمالي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة وأن أؤكد له التعاون الكامل من سلطات بلدي. وأكرر أيضا الإعراب عن امتنان حكومة مالي وشعبها للسيد محمد صالح النظيف على العمل المتميز الذي قام به خلال السنوات الخمس التي عمل فيها رئيسا للبعثة المتكاملة. وأتمنى لهما كل النجاح في مهام كل منهما.